العلاقات العراقية - الإيرانية في ظل وزارة حكمت سليمان

د. حميد مهدي راضي البصري
المديرية العامة للتربية في محافظة القادسية

الملخص :

شكلت الحدود الجغرافية مع دول الجوار موضوع خلاف لزمن طويل ، ويشير تاريخ العراق الحديث الى انه جزء من الإمبراطورية العثمانية منذ عام 1534م بعد ان تسلم السلطة العثمانية السلطان سليمان القانوني عام 1920 بعد وفاة والده السلطان سليم الاول ، الى ان انسلخ عنها عند اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918 م) , عندها أصبح تحت الانتداب البريطاني الى قيام ثورة العراق الكبرى عام 1920م التي أجبرت بريطانيا تشكيل حكومة عراقية وطنية ، شكلت نواة لدولة العراق المعاصرة .

المقدمة :

ترتقي العلاقات العراقية الإيرانية الى عهود قديمة جداً ويرتبط البلدان بصلات تاريخية وثقافية ودينية فضلاً عن الصلات التجارية المنبعثة من وحي المصالح المشتركة ، مضافاً الى ذلك كله صلة الجوار التي أوجدتها الطبيعة والموقع الجغرافي وما ترتب على هذا الواقع من تداعيات أثرت بشكل أو بآخر في العلاقات الثنائية والوضع الأمني على الحدود الثنائية .

مما تقدم تتضح أهمية البحث وللاطلاع على طبيعة العلاقة في فترة من اهم الفترات في تاريخ العراق المعاصر ، فيها شكلت حكومة عراقية وطنية وفيها انضم العراق لمجلس عصبة الأمم عام 1932م ، إلا أن الخلاف الحدودي ظل قائماً دون حلول جذرية حقيقية رغم وجود مفاوضات واتصالات تنشط وتضعف تبعاً لطبيعة الوزارة القائمة حينها .

وعندما تولى حكمت سليمان الوزارة اثر انقلاب الفريق بكر صدقي في عام 1936م سعت الى تحقيق انجاز في هذا المجال .

تضمن البحث الحالي ثلاث مباحث ، الأول دراسة في طبيعة العلاقات العراقية – الإيرانية من سنة 1921 – 1929م وفيها تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة الى اعتراف إيران بالعراق دولة مستقلة عام 1929م .

أما المبحث الثاني ، تضمن دراسة العلاقة بين البلدين من عام 1930م الى عام 1938م، وفيها انضم العراق لمجلس عصبة الأمم 1932م وتولي الملك غازي الحكم وانقلاب الفريق بكر

صدقي في عام 1936م وتولي السيد حكمت سليمان رئاسة الوزارة على اثر الانقلاب والانجاز الأهم فيها توقيع معاهدة الحدود بين العراق وإيران في 4 تموز 1937م ثم توقيع ميثاق سعد آباد بين العراق وإيران وتركيا وأفغانستان في 8 تموز 1937م .

وتضمن المبحث الثالث دراسة حول الآراء التي طرحت حول المعاهدة الحدودية وميثاق الدفاع المشترك (ميثاق سعد آباد) بين العراق وإيران وتركيا وأفغانستان وابرز المقالات التي نشرت في الصحف العراقية والإيرانية والتركية يشأن المعاهدة والميثاق واعتمد الباحث على بعض المصادر المتيسرة ,كما تضمن البحث خاتمة احتوت على النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة .

المبحث الأول / العلاقات العراقية – الإيرانية 1929/1921

تعد المعاهدات والاتفاقيات من أهم الوسائل التي نظمت العلاقات الدولية في مختلف العصور، والالتزام بهذه المعاهدات والاتفاقيات وتنفيذها يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الأمن العسكري والسياسي والتجاري ويبدو أن الذي يحمل الدول على تنفيذها والالتزام بها دافع من الدين والأخلاق و الشعور بالمسؤولية .

وتشير المصادر التاريخية إلى أن النزاع الحدودي بين العراق وإيران قديم وتمتد جذوره إلى المنافسة بين الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية إذ إن هذا الصراع ألقى بظلاله على المنطقة التي يطلق عليها الآن العراق . [1]

وبعد سلسلة من المعارك بين الدولتين تناوبتا فيها السيطرة على العراق تبعاً لنتائج كل معركة والتي امتدت من معركة جالديران سنة 1514م إلى سنة 1639م التي فيها وقع الطرفان معاهدة (زهاب) لتنظيم الحدود بين الدولتين وكان فيها العراق تحت السيطرة العثمانية .

استمر الهدوء النسبي إلى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي عندها برز خلاف حدودي حول أحقية كل منهما في السيطرة على سهل (كول عنبر) وجبال (هورمان) وأراضي اخرى قرب خانقين .

وفي هذه المرحلة من العلاقات اشتكى الزوار الإيرانيون المتوجهون لزيارة العتبات المقدسة في العراق في مدن كربلاء المقدسة والنجف الأشرف والكاظمية وسامراء المقدستين من المعاملة السيئة التي يقوم بها الموظفون العثمانيون فضلاً عن صعوبة الحصول على تأشيرات الدخول والضريبة التي تفرضها الحكومة العثمانية على الجنائز التي تجلب من إيران لتدفن في ارض النجف الأشرف وغير ذلك من المشكلات أدت إلى استمرار الصراع بين الطرفين وكان العراق مسرحاً لها كونه خاضعاً لسيطرة الدولة العثمانية . [2]

ولكون معاهدة زهاب 1639م لم تعد معاهدة يحترمها الطرفان لذا تم الاتفاق على عقد معاهدة جديدة هي معاهدة (أرض روم الأولى) في 28 نيسان 1823م تلتها معاهدة (أرض روم الثانية) في 31مايس 1847م وفي هذه المعاهدة لعبت كل من روسيا القيصرية وبريطانية العظمى دوراً هاماً في السعي للتوفيق بين الطرفين كدولتين وسيطتين من أجل عقد هذه المعاهدة وكانت هذه المعاهدة فعالة إلى حد ما التزم فيها الطرفان , الى ان تم التوقيع على بروتوكول طهران سنة 1911م ، وبروتوكول القسطنطينية سنة 1913م ، واستمر عمل اللجان المشكلة بموجب البروتوكول الأخير بمشاركة الوفدين الروسي والبريطاني حتى قيام الحرب العالمية الاولى سنة 1914م التي فيها اندحرت القوات الألمانية وحليفتها الدولة العثمانية وبموجب معاهدة سايكس – بيكو 1916م تم تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية ومنها العراق الذي انتقل من السيطرة العثمانية الى الانتداب البريطاني هذا الأمر دفع العراقيين الى القيام بثورة عارمة ضد الاحتلال البريطاني للعراق في 30 حزيران 1920م ، مما اجبر الحكومة البريطانية على إعلان ظهور دولة العراق الحديث في 23 آب 1921م وصار الملك فيصل الأول ملك المملكة العراقية إلا ان إيران لم تعترف بهذه الدولة الفتية وبدأ صراع إعلامي بين العراق وإيران. [3]

ويلاحظ أن الاتفاقية التي عقدت في 25 مارس 1924م بين العراق وبريطانية والتي منحت امتيازات خاصة للأجانب المقيمين في العراق أمام القضاء العراقي كانت سبباً في أزمة جديدة بين العراق وإيران متمثلة بمطالبة إيران بامتيازات قضائية لحملة الجنسية الإيرانية المقيمين في العراق كونهم أجانب إلا أن الاتفاقية استثنت هؤلاء كما إن الحكومة العراقية رفضت هذا الطلب مما دفع ممثل إيران في عصبة الأمم إلى شن حملات إعلامية قوية للمطالبة بهذه الامتيازات وعللت الحكومة العراقية عدم استجابتها للطلب بعدة أسباب منها :- [4]

1. عدم اعتراف إيران بالحكومة العراقية .
2. وجود جالية إيرانية كبيرة في العراق ومنح الامتيازات لهم يضعف السلطة العراقية وسيادتها .
3. قد يشجع هذا الأمر العراقيين إلى التجنس بالجنسية الإيرانية للتمتع بهذه الامتيازات.
4. رفض الحكومة الإيرانية شمول العراقيين القاطنين في إيران بالامتيازات القضائية الممنوحة للأجانب ومنهم البريطانيين المقيمين في إيران .

ورغم رفض الحكومة العراقية للطلب الإيراني في الحصول على الامتيازات إلا أن إيران استمرت تطالب بهذه الامتيازات رغم أنها ألغت الامتيازات الممنوحة للأجانب في بلادها ونتيجة لهذه الضغوط أرسلت الحكومة العراقية مذكرة إلى الحكومة البريطانية تطالب فيها بإلغاء الاتفاقية العدلية المؤرخة في 25 مارس 1924م واستبدالها بتنظيم آخر مطالبة بإلغاء الامتيازات القضائية للأجانب في العراق .[5]

وبعد مفاوضات شاقة بين العراق وبريطانية وفي رسالة من السيد عبد المحسن السعدون رئيس وزراء العراق الى السير هنري دوبس المعتمد البريطاني في بغداد ذكر فيها سبب عدم اعتراف ايران بالحكومة العراقية هو عدم شمول الرعايا الإيرانيين القاطنين في العراق بالامتيازات القضائية التي يتمتع بها الأجانب الآخرون في العراق ، كما انه أوضح للبريطانيين ان هذا الأمر فوت على العراق الكثير من المنافع التي كان سيجنيها لو انه حسن علاقاته مع إيران ، واستمرار حالة التوتر أضر بمصالح العراق ومما يحجب أي أمل في تحسينها مستقبلاً، مذكراً أن كل من إيران وتركيا قد ألغتا الامتيازات الممنوحة للأجانب في بلادهما دون أن تواجه أي مصاعب نتيجة لذلك . [6]

وفي ضوء هذه المعطيات فان الحكومة العراقية طالبت بعرض القضية برمتها على الحكومة البريطانية من اجل العمل على إلغاء الاتفاقية العدلية ثم أرسل السعدون مذكرة اخرى برقم 3194 في 25 تشرين الثاني 1928م تعهد فيها بزيادة عدد الموظفين القضائيين البريطانيين في العراق والتعاقد معهم لفترات طويلة لو تم إلغاء الاتفاقية العدلية.

ولقد تولى المعتمد البريطاني في بغداد عرض رغبة العراق على الحكومة البريطانية في لندن والتي أجابت ما مضمونه أنها تتفق مع الحكومة العراقية في وجوب إلغاء هذه الامتيازات واستبدالها بنظام قضائي ينضوي تحت سلطانه جميع العراقيين والأجانب على حد سواء بعد عرض الموضوع على مجلس عصبة الأمم .[7]

وتم إرسال مذكرة من الحكومة البريطانية بتاريخ 16 شباط 1929م إلى مجلس عصبة الأمم تطلب فيها استبدال الاتفاقية العدلية المعقودة بينها والعراق بنظام قضائي يستوي فيه جميع المقيمين في العراق دون تمييز .

إلا أن مجلس عصبة الأمم امتنع في اجتماعه المنعقد في جنيف بتاريخ 9 آذار 1929م عن الموافقة على اتخاذ أي إجراء ما لم توافق جميع الدول التي تتمتع بالامتيازات في العراق على ذلك وتعلن عن رغبتها في التخلي عن تلك الامتيازات ، إلا إن بريطانية واصلت سعيها لإلغاء الاتفاقية من خلال الاتصال بالدول المعنية طالبة موافقتها في إعلان رغبتها بالتخلي عن امتيازاتها في العراق وعندما تم لها ذلك أعلنت إلغاء الاتفاقية العدلية السابقة واستبدالها باتفاقية جديدة بتاريخ 4 مارس 1931 .

- **اعتراف إيران بالحكومة العراقية**

في الأول من نيسان 1929م بادر شاه ايران رضا شاه بهلوي بإرسال برقية إلى الملك فيصل الأول يهنئه فيها بموافقة مجلس عصبة الأمم على إلغاء الامتيازات الأجنبية في العراق مضيفاً انه يأمل أن تكون هذه الخطوة الايجابية فاتحة عهد جديد لتوثيق العلاقات الطيبة بين

البلدين ، ورد عليه الملك فيصل الأول ببرقية مماثلة شاكراً له جميل عواطفه وحسن تمنياته راجياً ازدياد علاقات الصداقة بين البلدين الجاريين . (8)

ودليل على رغبة العراق في تقوية علاقاته مع إيران أوفد الملك فيصل الأول رئيس ديوانه السيد رستم حيدر على رأس وفد رسمي إلى طهران ليعرب لجلالة شاه إيران عن شكر الملك فيصل الأول على البرقية التي أرسلها بمناسبة قرار مجلس عصبة الأمم إلغاء الامتيازات الممنوحة للأجانب المقيمين في العراق وقد سافر هذا الوفد إلى طهران في 20 نيسان 1929م يحمل الرسالة الشخصية الموجهة من جلالة الملك فيصل الأول إلى شاه إيران ، وفي يوم 25 نيسان 1929م أقام رئيس وزراء إيران مأدبة فخمة للوفد العراقي أعلن فيها اعتراف إيران بالعراق دولة مستقلة ذات سيادة ، فرد عليه رئيس الوفد العراقي شاكراً لإيران اعترافها هذا ، ثم عاد الوفد العراقي الى بغداد يحمل رسالة من شاه إيران إلى ملك العراق يبادله فيها تحيات الود ويتمنى للعراق كل الرقي و الازدهار . (9)

المبحث الثاني / العلاقات العراقية الإيرانية 1938/1930

ترتب على الحرب العالمية الأولى انهيار الدولة العثمانية وظهور دول جديدة على أنقاضها ومن بينها العراق وتركيا وهكذا فان قائمة الدول المجاورة لإيران أصبحت تضم (العراق – تركيا – الهند – أفغانستان والاتحاد السوفيتي) ، واتسمت الفترة التي أعقبت الحرب بالتوتر بين العراق وإيران إلى أن تم الاعتراف بالحكومة العراقية عام 1929م من قبل إيران .

وتم الاتفاق على منح حقوق وامتيازات لرعايا الدولتين فيما بينهما ونص الاتفاق على تبادل الممثلين الدبلوماسيين وكانت مدة الاتفاق سنة واحدة ، وفي عام 1931م فتح العراق ممثلية له في طهران مع قنصلية في كرمنشاه ووكالة قنصلية في المحمرة ، أما إيران فأقامت نفس مؤسساتها الدبلوماسية التي كانت في العراق في العهد العثماني مع تحويل القنصلية الإيرانية في بغداد الى سفارة . (10)

وفي نفس الاتجاه ومن أجل تطوير العلاقات الدبلوماسية بين البلدين رأس الملك فيصل الأول وفداً لزيارة طهران في 22 نيسان 1932م وأجريت مفاوضات بينهما في 28 نيسان من العام نفسه ، وفي هذه الجولة من المفاوضات اقترح الجانب الإيراني جعل خط (الثالوك) • خطاً فاصلاً بين العراق وإيران في منطقة شط العرب إلا أن هذه الرغبة جوبهت بالرفض من الجانب العراقي حينما رد السيد نوري السعيد رئيس وزراء العراق بالقول ((العراق لا يملك منفذاً بحرياً لتجارته غير الشط ، وكان محتفظاً بهذا المنفذ حتى عندما كان جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ، وأراء جميع رجال العراق مجتمعة بضرورة الاحتفاظ بهذا المنفذ .)) •

وبذلك زادت مشكلة الحدود تعقيداً بعد الطلب الإيراني و الرفض العراقي الأمر الذي ادى الى إثارة الموضوع من قبل الحكومة العراقية في جلسات مجلس عصبة الأمم في تشرين الثاني عام 1934م لغرض الوصول الى حل يرضي الطرفين بما ينسجم مع ميثاق عصبة الأمم، إلا أن المجلس وبعد مشاورات طويلة قرر إعادة المهمة الى الحكومتين العراقية والإيرانية ومن خلال المفاوضات الثنائية المباشرة للتوصل الى حل في النزاع الحدودي القائم بينهما .[11]

عندها زار وفد ايراني بغداد من اجل التفاوض لايجاد تسوية للمشكلات الحدودية في 17 كانون الأول 1935 و فيها طالب الوفد الايراني الحكومة العراقية بمنح ايران ثلاثة الى خمسة كيلومتر في شط العرب لرسو السفن الايرانية لكن حكومة ياسين الهاشمي الثانية رفضت الطلب في الوقت الذي ابدت استعدادها لتأجير المقدار المقترح لرسو السفن من شط العرب ، ولكن الانقلاب العسكري الذي وقع في العراق أجّل التوصل الى اتفاق نهائي وآدى الى توقف المفاوضات مؤقتا ، ومما تجدر الاشارة اليه ان الفريق بكر صدقي قام بانقلاب عسكري ليلة الثامن والعشرين من شهر تشرين الاول 1936 في العراق أطاح بحكومة ياسين الهاشمي الثانية وشكل ما اطلق عليه (قوة الدفاع الوطني) وفي اليوم الثاني للانقلاب اصدر الملك غازي الاول ارادة ملكية بتعين السيد حكمت سليمان رئيسا للوزراء حيث شكل ما اطلق عليه (رابطة الإصلاح الشعبي) .[12]

وعلى الرغم من توقف المفاوضات مؤقتا بسبب ظروف الانقلاب العسكري إلا إن وزارة حكمت سليمان سارت على نفس النهج الذي سارت عليه وزارة ياسين الهاشمي الثانية بخصوص المفاوضات مع الجانب الإيراني ، ويرى بعض المؤرخين أن هذه الوزارة قطفت ثمار الجهود التي بذلتها الحكومات السابقة ويرى آخرون أنها فرطت ببعض حقوق الشعب العراقي.

وبناءً على ما تقدم طلبت حكومة حكمت سليمان في 28 تشرين الثاني 1936 أي بعد شهر من الانقلاب من الحكومة الإيرانية استئناف المفاوضات المباشرة لأجل تسوية الخلافات الحدودية بين البلدين , وهنا أعاد الوفد الإيراني الطلب بالحصول على مرسى للسفن الإيرانية باتساع يقدر بأربعة أميال مقابل عبادان ويكون إلى مجرى الملاحة أو خط الوسط . وان يخضع هذا الجزء لسيادة الحكومة الإيرانية . ويبقى شط العرب مفتوحا للسفن الحربية العراقية _ و الإيرانية مع تأليف لجنة الملاحة بإشراف الدولتين.

وأخيرا تم الاتفاق على بعض الشروط بين الطرفين منها [13]:-

1. الاعتراف ببروتوكول الحدود لسنة 1913 ومحاضر تخطيط الحدود لسنة 1914 , كوثائق رسمية باستثناء التعديل الوارد في الفقرة الثانية من هذه الشروط .

2. تتازل العراق عن مسافة تقدر بأربعة أميال مقابل عبادان كمرسى وان هذه المسافة تكون في منتصف شط العرب أو مجرى الملاحة .
3. يكون شط العرب مفتوحاً لمرور السفن التجارية لجميع الدول على قدم المساواة بشرط أن تدفع رسوم الملاحة على أساس تكاليف صيانة و إدارة شط العرب وحمولة السفينة ، ويكون شط العرب مفتوح أيضاً لمرور السفن الحربية العراقية و الإيرانية .
4. يقوم الطرفان بإبرام اتفاقية خاصة لتنظيم الملاحة في شط العرب والمسائل القديمة الأخرى كمنع التهريب وغيرها .

وإذا وافقت الحكومة العراقية على هذه الشروط فان حكومة إيران تبادر للتوقيع على ميثاق عدم اعتداء بينها والعراق وتركيا وأفغانستان مستقبلاً (ميثاق سعد آباد) . وهنا لابد من إجراء مشاورات صريحة مع بريطانية التزاماً بالمادة الأولى من معاهدة 1930م المعقودة بين العراق وبريطانية في جميع الأمور السياسية الأمر الذي تطلب الاتصال بالسيد (أرشيباك كلارك كير) السفير البريطاني في بغداد لاطلاعه على ما يجري من وضع الترتيبات اللازمة للوصول إلى معاهدة تعقد بين العراق وإيران بشكل أو بآخر قد تمس بالمصالح البريطانية في شط العرب ، فأشار السفير بأن الحكومة البريطانية ترحب بأي حل يتوصل إليه العراق مع إيران يتعلق بشط العرب كما ان السفير البريطاني طلب من حكومته عدم الاعتراض على الاقتراحات الحالية أو التعرض لوقف المفاوضات و الإفادة من الموقف الجديد وتوجيه المفوضات بالاتجاه السليم . [14]

ويبدو أن حكومة حكمت سليمان كانت عازمة على حل مشكلات الحدود بين العراق و إيران ، بدليل ان السيد حكت سليمان وفي حديث خص به المؤرخ العراقي المعروف عبد الرزاق الحسني ذكر انه ابلغ الوزير الإيراني المفوض الذي زار بغداد بأن يبرق إلى شاه إيران ما نصه ((أنه مستعد لإبرام أي اتفاق يقترح الشاه مواده يقضي على هذا الخلاف المزمن)) .، وهنا أجاب شاه إيران بأن ((يبرم أي اتفاق يضع حكمت سليمان مواده دون مناقشة)) . وبعد ورود إجابة الشاه قال حكمت سليمان ((إن شط العرب لم يستفد منه غير عدو الطرفين فلماذا نختصم عليه)).[15]

وبهذا وافقت الحكومة العراقية على تخصيص مرسى لإيران بطول أربعة كيلومترات بمحاذاة خط انخفاض الماء وعرضه من خط انخفاض الماء إلى خط الثالوك .[16]

وفي 27 حزيران 1937م اتخذ مجلس الوزراء العراقي قراراً بإرسال وفد إلى إيران لتوقيع معاهدة الحدود معها برفقة وفد تركي برئاسة وزير الخارجية السيد توفيق رشدي آراس وخول المجلس الدكتور ناجي الأصيل وزير خارجية العراق الذي ترأس الوفد العراقي التوقيع على معاهدة عدم اعتداء , و المفاوضات المتعلقة بحسن الجوار والشؤون القنصلية والملاحة

واسترداد المجرمين وقد سافر الوفد براً إلى طهران عبر خانقين و ضم في عضويته كل من (نصرت الفارسي مدير الخارجية العام في وزارة الخارجية, وجميل السلام مدير الأمور الشرقية في الوزارة , وعبد الله بكر مدير المكتب الخاص في ديوان الخارجية ، وجبرائيل البناء المشاور الحقوقي في الوزارة , وتوفيق السعدون مدير التشريفات في الوزارة) كما رافق الوفد أيضاً (آقاي مظفر أعلم) وزير إيران المفوض في بغداد . وفي طهران تم توقيع معاهدة الحدود بين العراق وإيران بتاريخ 4 تموز 1937م وتضمنت ست مواد والحق فيها بروتوكول من خمس مواد . [17]

وقد تمت المصادقة على اتفاقية الحدود وميثاق سعد آباد في جلسة البرلمان العراقي المعقودة بتاريخ 6 آذار 1938م في عهد وزارة جميل المدفعي الرابعة التي أعقبت وزارة حكمت سليمان وهي بدون شك من ابرز علامات تطور العلاقات الايجابية بين العراق وإيران[18] .

ميثاق سعد آباد

يبدو إن توقيع معاهدة الحدود بين العراق وإيران في 4 تموز 1937م ، قد مهد الطريق أمام الدولتين إضافة لدول إقليمية أخرى (تركيا , أفغانستان) للدخول بحلف رباعي عرف بميثاق سعد آباد ورغبت دول أخرى للدخول فيه إلا أن الواقع السياسي لهذه الدول فرض نوع من العلاقات بينها الأمر الذي جعل بعضها يرفض انضمام دول أخرى راغبة في ذلك كالسعودية مثلاً .

ومهما يكن من أمر فأن (سعد آباد) القصر الصيفي لشاه إيران و الذي يقع شمال إيران قد شهد توقيع ميثاق صداقة وتعاون ودفاع مشترك بين العراق وإيران وتركيا وأفغانستان في 8 تموز 1937م، أي بعد أربعة أيام من توقيع معاهدة الحدود بين العراق وإيران . [19]

وتشير المصادر التاريخية إلى أن فكرة عقد الميثاق لم تكن حديثة عهد بل ترجع الى شعور تركيا الدولة الحديثة والتي تقع شرق البحر الأبيض المتوسط بخطر التوسع الايطالي وتهديد موسوليني• للمنطقة ، وقد بادرت تركيا باقتراح ان يقوم العراق وإيران بحل خلافاتهما الحدودية بأسرع وقت ممكن ليتسنى لهما الانضمام معاً إلى ميثاق رباعي يضم الدول المذكورة ، لضمان السلم والأمن في المنطقة ، وكان التوسع الايطالي في أفريقيا كان عاملاً معجلاً في السعي لتحسين العلاقة بين العراق وإيران ، وبدأت المباحثات الأولية في جنيف بين تركيا وإيران في أيلول 1935م ثم وضعت مسودة بنود الميثاق في الخامس من تشرين الثاني في العام نفسه . هدف الميثاق إلى إيجاد تكتل عسكري لدول الشرق الأوسط المستقلة وقد وجهت الدعوة إلى العراق للانضمام إليه ثم إلى أفغانستان فيما بعد ، وقد ظهرت أولى إشارات الحلف علناً اثر

لقاء السيد فيضي محمد خان وزير خارجية أفغانستان مع السيد توفيق رشدي آراس وزير خارجية تركيا في أنقرة مطلع عام 1936م ، ولهذا تدخلت تركيا لتسوية مشكلة الحدود بين العراق وإيران والتوقيع على معاهدة طهران للحدود بين العراق وإيران في تموز 1937م ونجحت تركيا في ذلك .

ويتكون الميثاق الذي وقع في 8 تموز 1937م من مقدمة وعشر مواد، جاء في المقدمة ((بناءً على الرغبة في تأمين السلم والأمن في الشرق الأدنى بضمانات إضافية ضمن نطاق ميثاق عصبة الأمم وضع هذا الميثاق)) ونصت مادته الأولى على ((الامتناع المطلق من تدخل أي دولة في الشؤون الداخلية للدول المتعاقدة الأخرى)) و ألزمت المادة الثانية ((احترام الحدود بصورة متبادلة)) فيما أكدت المادة الثالثة على ((ضرورة تشاور الأطراف المشتركة في الميثاق في كل الاختلافات التي لها صبغة دولية مما لها علاقة بمصالحهم المشتركة)) أما المادة الرابعة ((عدم اشتراك اي جانب في تعد موجه الى الجانب الآخر)) و أقرت المادة الخامسة ((بحل المشكلات التي تنشب بينهما بالطرق السلمية ، والاستعانة بمجلس عصبة الأمم)) .

كما دعت المواد الأخرى إلى تجنب الاعتداء على بعضهم في حرب وان لا تسمح أي دولة من الدول الأربعة بتأليف جمعيات أو عصابات مسلحة أو غيرها و التي من شأنها الإخلال بالأمن والنظام و أشارت مادته العاشرة إلى أن تكون مدة الميثاق خمس سنوات على أن تجدد هذه المدة باستمرار إلى أن يبلغ احد الأطراف ، الآخرين برغبته في إنهائها . [20]

وألحق بالميثاق بروتوكول منفصل اتفق فيه ممثلو الدول الأربعة على تأليف مجلس مشترك يجتمع مرة واحدة كل سنة وتؤلف سكرتارية له تتكون من أعضاء تسميهم الدول المشتركة في الميثاق وتجدر الإشارة إلى أن هذا المجلس لم يجتمع سوى مرة واحدة في طهران وتم فيه اتخاذ قرار لتنسيق الجهود بين دول الميثاق في مجلس عصبة الأمم ولم يجتمع مرة أخرى ، وقد اعترفت عصبة الأمم بهذا الميثاق .[21]

ومن المفيد ذكره هنا أن تركيا عارضت اقتراح العراق انضمام السعودية إلى الميثاق تجنباً لإثارة الاتحاد السوفيتي كما السعودية من جانبها طلبت تأجيل انضمامها للميثاق إلى وقت آخر يكون أكثر ملائمة لها ولدول الميثاق .

ويمكن القول أن الميثاق لم يكن أكثر من تأكيد لضمان عدم اعتداء بين الدول الإسلامية المتجاورة لتبقى المنطقة أمنة ومستقرة ، ويلاحظ أنه موجه بمسعى من تركيا لمواجهة الخطر الفاشستي الايطالي بالدرجة الأساس ويعتقد البعض انه موجهة أيضاً ضد الاتحاد السوفيتي .

إلا أن الميثاق لم يأخذ دوراً مهماً في الحرب العالمية الثانية لأن ولادته كانت ضعيفة ان لم تكن ميتة في رأي بعض المؤرخين كما ان الدول المشتركة فيه لم تكن من القوة والقدرة على

مواجهة الدول الكبرى إلا أنه كان له تأثير معنوي على صعيد تعزيز العلاقات الثنائية بين أطرافه وخاصة المثلث العراقي الإيراني التركي .

وكان للميثاق تأثير سلبي على صعيد العلاقات العراقية – العربية ويعتقد انه أسهم في تعجيل سقوط وزارة حكمت سليمان ، فقد اعتبر العرب أن اتفاق العراق مع دول غير عربية رفض نهائي من جانب العراق لسياسة بناء الوحدة العربية وهذا انعكس سلباً على الحكومة مما أدى إلى إضعاف القاعدة التي تستند عليها في العراق و الوطن العربي .

وقد تم التصديق على معاهدة الحدود مع إيران وميثاق سعد آباد في عهد وزارة جميل المدفعي الرابعة والتي أعقبت وزارة سليمان في جلسة مجلس النواب العراقي بجلسته المنعقدة بتاريخ 6 / آذار /1938م . [22]

المبحث الثالث / آراء في المعاهدة والميثاق

الصحافة والإعلام هي السلطة الرابعة ولها اثر كبير في بلورة الرأي العام والذي يعد من أسباب نجاح واستمرار الحكومات او فشلها وانهيارها بوقت قصير وكثيراً ما أسهم الإعلام في التحكم بهذه الحكومات ولما كانت الصحافة من ابرز وسائل الإعلام في حينها فقد كانت الصحف العراقية مساندة للمعاهدة العراقية – الإيرانية 1937م وميثاق سعد آباد وعدته نصراً للدبلوماسية العراقية فكتبت جريدة الاستقلال تقول ((هذه خطوة موفقة لحكومة اليوم لأنها ترمي إلى تطمين خواطر أبناء الشعبين العراقي و الإيراني لتقارب حدودهما مما يكفل لهما الطمأنينة والاستقرار)) .

أما جريدة العالم العربي فقالت ((يعتبر هذا التوقيع فوزاً عظيماً لسياسة الحكومتين وميلاً ممتازاً الى الولاء والإخاء وتبادل النفع بين كلتا الأمتين حقق الله تعالى بالخير جميع رغائبهما)) ، أما جريدة البلاد فجعلت من الاتفاق نصراً جديداً لسياسة العراق الخارجية و فاتحة عهد جديد حافل بالنتائج المثمرة لكلتا المملكتين ، بل و للشرق كله . وفي الاتجاه نفسه قالت جريدة الحاصد ان هذا نموذج لما يجب أن تكون عليه الدول المتجاورة في إخاء وولاء واتحاد كما رحبت جريدة صوت الشعب بما توصل اليه الطرفان من اتفاق فكتبت تقول ((يحق للجارين الصديقين العراق وإيران التفاؤل بهذا العهد الجديد الذي نأمل أن يكون زاهراً وأن ينتج ما يؤمله المشتغلون في تغيير الشرق من ازدهار في حقلي السياسة والاقتصاد)) .[23]

أما الصحف الإيرانية فكتبت المقالات التي تعبر عن الود و الصداقة تجاه العراق وشعبه مجسدتاً وصف شاه إيران شخص السيد حكمت سليمان رئيس وزراء العراق بأنه ((الرجل العاقل))[24].

وكتبت جريدة إطلاعات مقالاً تحت عنوان صفحة من التاريخ الجديد في عهد بهلوي الذهبي ، حل الخلاف العراقي الإيراني ، جاء فيه ((في هذه الأيام تم اختتام فصل الاختلافات على الحدود بيننا وبين العراق ذلك الفصل الذي فتح باختتامه صفحة جديدة من الروابط الودية و التعاونية القائمة بيننا وبين شقيقنا العراق)) ، أما جريدة كوشش فكتبت مقالاً تحت عنوان الصلات الحسنة بين العراق وإيران أشارت فيه إلى قدوم الوفد العراقي مرحبة به في عاصمتها و كتبت عن الصلات الحسنة القائمة بين الدولتين ومما جاء فيه ((من الموفقيات العظيمة التي فازت بها المملكتان الشقيقتان المتجاورتان العراق وإيران هي أن الخلاف بين الجانبين قد أزيل وارتفع تماماً ولاشك ان إزالة مثل هذا الاختلاف يعد تقدماً باهراً في سياسة البلدين)) ، وكتبت جريدة إيران في الاتجاه نفسه حيث قالت ((العراق واحدة من الدول التي تربطها بإيران الصلات العديدة منها دينية ومذهبية و اقتصادية و سياسية واجتماعية وأخلاقية وهي سلسلة من العلاقات يستحيل فصمها ، ونحن لا نزال راغبين في مودتها و صداقتها أكثر من أغلب الدول الأخرى)) . [25]

أما بشأن الميثاق فكتبت الصحف العراقية تعبر عن وجهة نظرها إزاء عقد الميثاق الشرقي بين الدول الأربعة مبينتاً أهميته على الصعيد السياسي الداخلي و الخارجي فقالت جريدة الحاصد أن ميثاق الشرق الرباعي الذي نرحب به يعطي للعالم أنموذجاً حياً لما يجب ان تكون عليه الدول المتجاورة من إخاء وولاء واتحاد ولاشك ان محبي السلام في الشرق يدركون أن للميثاق قيمة في السياسة الدولية . [26]

وكتبت جريدة العالم العربي تقول ((إن الميثاق الشرقي جاء مظهراً بارزاً لمدى التعاون الوثيق بين الأمم الشرقية و دليلاً على مدى تآزرها في سبيل الاستقرار)) . [27]

وعلقت جريدة البلاد قائلةً ((أن اتحاد الممالك الشرقية وتضامنها هو بمثابة صيانة لمصالحها و منافعها معاً)) . [28]

وفي الموضوع ذاته كتبت جريدة جمهوريت التركية نقلاً عن جريدة الاخبار العراقية ((... إن هذا العمل يدرك قيمته الجليلة الراغبون في السعادة عن طريق إحلال السلم العالمي ، وانه أقصى غاية يرمي إليها منذ سنين رجال الدول المنضمة إليه... ولقد حازت هذه الدول بهذا الميثاق منفردة ومجتمعة نجاحاً في حساباتها الداخلية و العالمية)) . [29]

ووصفت صحف تركية أخرى الميثاق بأنه ظاهرة نادرة وجميلة جداً لحسن النية و الإخلاص . [30]

وأما صحف إيران هي الأخرى رحبت بالميثاق وعدته من أهم المواثيق في الشرق و الغرب فقد أوردت جريدة إطلاعات ما نصه ((إن الميثاق يتجاوز عن كونه ميثاقاً يخص عدم

التعدي بل هو فوق ذلك يطابق روح ميثاق عصبة الأمم ، كما هو وثيقة مهمة ذات قيمة كبيرة في تحكيم دعائم السلم والاستقرار والطمأنينة في آسيا الغربية ، حتى تتمكن الدول الموقعة عليه من اتخاذ خطة حياد إزاء الحوادث)) [31]

وبالرغم من تأييد الصحف الواسع لاتفاقية طهران 1937م لتحديد الحدود العراقية الإيرانية و ميثاق سعد آباد 1937م فقد واجه هذا الأمر انتقادات كثيرة ومعارضين داخل العراق والوطن العربي وبالخصوص التيارات والأحزاب القومية العربية إذ عده بعضهم تفريطاً بجزء من حقوق العراق في شط العرب من قبل وزارة حكمت سليمان في المفاوضات التي أجرتها مع حكومة إيران وتوقيعها معاهدة الحدود 1937م لغرض إبعاد العراق عن نهجه القومي عندما وطدت الحكومة علاقاتها مع إيران وتركيا وأفغانستان وعقدت معها ميثاق سعد آباد في 8 تموز 1937م وكان لبريطانيا دور واضح ومهم في دفع الحكومة بهذا الاتجاه . [32]

وأشارت المصادر الى أن وزارة جميل المدفعي الرابعة أقدمت على قبول مشروع المعاهدة والتي فرطت بسيادة العراق و بجزء من شط العرب و تنازلت عن حقوق عراقية متمثلة في الاعتراف لإيران بمساحات مائية في نقطتين على شط العرب .[33]

ومن بين المعترضين على تصديق المعاهدة في البرلمان العراقي بجلسته المنعقدة في 6 آذار 1938م ، رستم حيدر الذي بين ان وزارة جميل المدفعي[34] لم تكن مسؤولة عن هذه المعاهدة لأنها عقدت أيام وزارة حكمت سليمان وان وزير الخارجية فيها الدكتور ناجي الأصيل وقع عليها في طهران دون موافقة الحكومة (مجلس الوزراء العراقي) حينها وانتقد فيها رستم حيدر استسلام المفاوض العراقي للرغبة الإيرانية .

أما الفريق طه الهاشمي فقد انتقد المعاهدة بمرارة وانتقد إشراك إيران في الملاحة في مياه شط العرب حيث قال ((إن الاتفاقيات السابقة خولت إيران حق مرور بواخرها في شط العرب بكل حرية وهذه معطاة إلى سفن جميع الدول لذلك لم يكن لإيران أي حق في أن تطلب شيئاً أكثر من مما هو موجود في الاتفاقيات السابقة)) . [35]

أما النائب محمد مهدي كبة فقد انتقد المعاهدة بقوله ((أنها منحت لحكومة الجارة إيران حقوقاً وامتيازات أخرى لم تكن لها من قبل الأمر الذي لا يتفق وحقوق السيادة الوطنية والتملك الذي ورثناها عن الإمبراطورية العثمانية والتي ضمنتها لنا المعاهدات والبروتوكولات وجرى عليها التعامل منذ عهد بعيد)).[36]

كما حدثت مظاهرات في بغداد والبصرة في يوم 6 آذار 1938م احتجاجاً على مناقشة مجلس النواب العراقي لمعاهدة الحدود 1937م ولم تفلح الجهود التي بذلت لحمل مجلس الأمة

على رفض تلك المعاهدة وهكذا صادق مجلس النواب العراقي عليها ومنحت بموجبها إيران سبعة كيلومترات باتجاه عبادان مطبقاً مبدأ خط ((الثالوك)) .

ومن الآثار الايجابية لهذه الاتفاقية الموافقة على تشكيل لجنة لتخطيط الحدود بينهما وعقدا اتفاقية لهذا الغرض في 8 كانون الأول 1938م ، نصت مادتها الأولى على تشكيل لجنة لتشييد الشواخص الحدودية (الثوايا) مؤلفة من عدد متساو من الأعضاء لكل من الطرفين كما تضمنت إن أي خلاف يقع بين أعضاء اللجنة تتم إحالته إلى الجهة المختصة في كل من الحكومتين لحله بالطرق السلمية ، وجواز تعيين خبراء وفنيين أجانب لمعاونة أعضاء اللجنة فيما يتعلق بالقضايا الفنية ، ومن أهم بنود هذه الاتفاقية الخاصة النص على إن أي تحديد للحدود تقوم به اللجنة يعتبر نهائياً وغير قابل لإعادة النظر فيه ، على أن تأخذ اللجنة بنظر الاعتبار محاضر لجنة تحديد الحدود لعام 1914م واعتبارها أساساً للعمل الذي تقوم به .

وقد بدأت اللجنة عملها في شهر كانون الأول 1938م وقامت بنصب الأعمدة الحدودية والثوايا حيث قامت بنصب (68)عموداً بالإضافة إلى (60)عمود أخرى سبق وان أقامتها لجنة تحديد الحدود عام 1914م إلا أن العمل توقف عام 1940م بسبب قيام الحرب العالمية الثانية . [37]

الخاتمة

العلاقات العراقية – الإيرانية مرت بمراحل متعددة امتدت من آلاف السنين ، وفي مطلع القرن السادس عشر الميلادي صار تحت السيطرة العثمانية حتى عام 1914م باندلاع الحرب العالمية الأولى والتي من خلال نتائجها تمكنت القوات البريطانية من احتلال مدنه واحدة تلو الأخرى بسهولة ويسر ، ونتيجة اندلاع ثورة العراق الكبرى 1920 م التي اعلنت فيها رغبة العراقيون بالاستقلال أجبرت بريطانيا على قيام دولة عربية مستقلة فيه (المملكة العراقية) في مطلع القرن العشرين .

إلا أن إيران لم تعترف بقيام هذه الدولة نتيجة لعدم شمول رعاياها في العراق بامتيازات الاتفاقية العدلية التي يتمتع بها الرعايا الأجانب من البريطانيين ومن الدول الأوربية الأخرى في العراق ، وجاء اعتراف إيران بالعراق دولة مستقلة عام 1929م بعد أن تم إلغاء امتيازات الاتفاقية العدلية بموافقة الدول المستفيدة وتأييد مجلس عصبة الأمم .

بالاعتراف الإيراني بدولة العراق دخلت العلاقات الثنائية مرحلة جديدة من التقارب لتسوية الخلافات الحدودية المزمنة والمتوارثة من سنين سابقة ، كما أن تولي السيد حكمت سليمان رئاسة الوزراء في العراق سهل الكثير في الوصول إلى عقد الاتفاقية الحدودية بينهما في 4 تموز 1937م ومن ثم ميثاق سعد آباد في 8 تموز 1937م .

ومما يذكر أن السيد حكمت سليمان شهد في شبابه الدولة العثمانية تسعى في مرات عديدة لتطوير نفسها وتجديدها ، إلا أن الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918 م) ونتائجها التي غيرت الخارطة السياسية العالمية وأنهت سيطرة الإمبراطورية العثمانية لتظهر دولة العراق (المملكة) والجمهورية التركية (الدولة العلمانية الحديثة) وبريطانية العظمى التي سيطرت على أجزاء كبيرة من ممتلكات الإمبراطورية العثمانية، قرر حكمت سليمان العودة الى العراق لأسباب شخصية عائلية بعد مقتل أخيه غير الشقيق (شوكت) نتيجة لاشتراكه بانقلاب فاشل ضد السلطان العثماني ، ورغبته في الاهتمام بشؤون عائلته وأملاكها في العراق ، إلا أنه عاود نشاطه السياسي الى أن وصل الى رئاسة الوزارة العراقية أثر انقلاب الفريق بكر صدقي في عام 1936م .

ان توقيع المعاهدة والميثاق من قبل الوزارة السليمانية واجهة رفضاً من بعض الشخصيات السياسية العراقية النافذة ذات الاتجاه القومي التي بالغت في تصوير الأمر وكأنه تفريط بالسيادة الوطنية وابتعاد عن الصف القومي العربي بتوقيع معاهدة الحدود مع إيران وميثاق سعد آباد مع تركيا وإيران وأفغانستان ، بينما يرى آخرون أنهما انجاز يحسب في سجل حسنات هذه الوزارة ، إذ أنه جنب العراق ويلات الصراع والحرب ، وأتاح له الفرصة للنمو والازدهار في جوانب الحياة المتعددة ، ومما لاشك فيه ان استقرار الوضع الأمني يسهم في البناء و الأعمار وتوفير العلمة الصعبة لها بدلاً من شراء الآلات الحربية وتدمير البني التحتية للبلاد ولا أعتقد أن في أي حرب هناك منتصر حقيقي اذا نظرنا بعين الاعتبار ان البلدين مسلمين ، جاريين .

وعليه فإن الدبلوماسية التي تميزت بها وزارة حكمت سليمان والمرونة العالية وحسن التدبير في إدارة ملف المفاوضات العراقية الإيرانية أسهم يشكل كبير في توقيع معاهدة الحدود مع إيران ومن ثم توقيع ميثاق سعد آباد ويمكن اعتباره انجاز يحسب لهذه الوزارة ، كما انها صارت سبباً في إسقاط الحكومة وانتهاء حياة حكمت سليمان السياسية ومطالبة الحكومات اللاحقة بالقصاص منه ومحاسبته .

الهوامش :

(1) لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، مطبعة اكسفورد ،1925 ، ص19 -25 .

(2) المصدر نفسه ، ص 12-13 .

(3) ينظر وود ورد وبتلر ، وثائق حول السياسة البريطانية من سنة 1919 – 1939م ، السلسلة الاولى ، المجلد الرابع ، لندن 1940 ، ص214 ، وينظر ايضاً ، محمد عبد الحسين – المحامي ، ذكرى الملك فيصل ، بغداد ، العراق .

(4) خالد احمد العزي ، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون ، بغداد 1980 ، ص38 .

[5] المذكرة البريطانية الى عصبة الامم رقم ج 550 في 1929 – القسم الخامس والتي قدمت الى المجلس في 9 آذار 1929م (جريدة عصبة الامم نيسان 1929م ، ص 777) .

[6] المصدر نفسه ، ص778.

[7] جريدة عصبة الامم , المصدر السابق , ص777 .

[8] عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، مطبعة العرفان ، لبنان ، صيدا 1958 ، ص 183 .

[9] جريدة العالم العربي البغدادية ، مايس 1929 م .

[10] تاريخ تركيا وإيران الحديث والمعاصر ، كتاب منهج الصف الرابع ، قسم التاريخ كليات التربية ، ص160.

• الثالوك :- كلمة اسكندنافية – ألمانية مؤلفة من مقطعين (Thal) وتعني الوادي و (Weg)وتعني الطريق والمفهوم بمجمله يعني الخط الذي يمثل أعمق جزء في مجرى النهر .

• الوفد الرسمي العراقي المفاوض برئاسة نوري السعيد رئيس الوزراء وجعفر العسكري وناجي السويدي وتوفيق السويدي وزير العراق المفوض في طهران وتحسين قدوري مدير التشريفات في البلاط الملكي و معاونه باقر الحسيني و رافق الوفد إلى طهران الوزير الإيراني المفوض في بغداد تقي خان و سندرسن باشا طبيب العائلة المالكة .

[11] محمد كامل عبد الرحمن الربيعي ، سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه 1926-1941 ، مراجعة الدكتور كمال مظهر أحمد ،البصرة 1988 ، ص159 ..وينظر ، عكاب يوسف عليوي ألركابي ، حكمت سليمان ودوره السياسي حتى عام 1964 دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الصرة ، ص376 .

[12] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الرابع ، ص49 . وينظر العزي ، المصدر السابق ،ص68 .

[13] وزارة الخارجية العراقية ، حقائق عن الحدود العراقية الإيرانية ، مطبعة الحكومة ، بغداد 1960 ، ص63.

[14] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء2 ،ص205 .

[15] المصدر نفسه ، ص326 .

[16] صفاء عبد الوهاب المبارك ،انقلاب سنة 1936 في العراق ((ممهداته ، وأحداثه ونتائجه))، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد المؤرخين العرب ،بغداد 1985 ، ص251 .

[17] الركابي ، المصدر السابق ، ص 381 .

[18] محمد داوود طارق ، شط العرب وشط البصرة التاريخ والتاريخ . البصرة 1971 ، ص168 .

[19] للتفاصيل ينظر ،علي عبد الواحد الصائغ ، ميثاق سعد آياد ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية، جامعة القادسية ، 2003 .

• موسوليني ، مؤسس الفاشستية في ايطاليا (ولد بنتو موسوليني سنة 1883م في قرية فورلي ،شمال ايطاليا من أب حداد وام مدرسة ، صار معلما" في عمر 18 سنة ، ترأس الوزارة الايطالية في 1923م ، حارب في الحبشة واسنولى عليها في عام 1935-1936 ووقفت عصبة الامم عاجزة عن ردع هذا العدوان ، ويعد هذا سبباً آخر من الأسباب التي دفعت تركيا الى التحرك السريع لإيجاد اسس تفاهم مع الدول المعنية في الميثاق وتقريب وجهات النظر فيما بينها للتوقيع عليه .

[20] الركابي ، المصدر السابق ، ص386 .

[21] عوني عبد الرحمن السبعاوي ، العلاقات العراقية التركية 1932 -1958 م منشورات مركز الدراسات التركية – جامعة الموصل 1986 ، ص55 .

[22] ينظر محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي ، جلسة 6آذار 1938م مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1938، ص156.

[23] ينظر الصحف العراقية (الاستقلال العدد 341 بغداد في 30حزيران 1937 ، العالم العربي ، العدد1253 بغداد في 30 حزيران 1937 ، البلاد العدد 661 بغداد في 30 حزيران 1937 ، الحاصد العدد 80 بغداد في 2 تموز 1937 ، صوت الشعب العدد 555 بغداد في 3 تموز 1937 .)

[24] اروى خالد علي مصطفى ، موقف الصحافة العراقية من السياسة الإيرانية تجاه العراق 1921 – 1939 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، 1998 ، ص14 .

[25] جريدة البلاد ، العدد 669 بغداد في 8 تموز 1937، والعدد 687 في 26 تموز 1937 .
[26] – العدد 811 ، بغداد ،10 تموز 1937م .
[27] – العدد 883 ، بغداد ، 10 تموز 1937م .
[28] – العدد 916 ، بغداد ، 11تموز 1937م
[29] أروى خالد مصطفى ، المصدر السابق ، ص 159 .
[30] المصدر نفسه ، ص 160 .
[31] المصدر نفسه ، ص162 .
[32] محمد مهدي الجعفري ، بريطانيا و العراق حقبة من الصراع 1914–1958 ،دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2000 ،ص 74 .
[33] المصدر نفسه ، ص 76 .
[34] وزارة جميل المدفعي جاءت بعد استقالة حكمت سليمان في 17 آب 1937 اثر اغتيال الفريق بكر صدقي في مطار الموصل أثناء سفره الى تركيا لحضور مناورات عسكرية فيها يوم 8 أب 1937م .
[35] ينظر محاضر مجلس النواب العراقي ، بغداد ، ص175–181 ، وينظر أيضا"، ألعزي ، المصدر السابق ، ص71 .
[36] محاضر مجلس النواب ، المصدر نفسه ،ص180 .
[37] جابر الراوي ، الحدود الدولية ، القاهرة 1970 ، ص501 .

المصادر

1. أروى خالد علي مصطفى ، موقف الصحافة العراقية من السياسة الإيرانية تجاه العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، بغداد 1998م .
2. خالد أحمد العزي ،مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون ، بغداد ، 1980.
3. جابر إبراهيم الراوي ، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية ، القاهرة ، 1970 .
4. صفاء عبد الوهاب المبارك ، انقلاب سنة 1936 في العراق ((ممهداته ، وأحداثه ونتائجه)) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد المؤرخين العرب ، بغداد ، 1980 .
5. عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، مطبعة العرفان ، لبنان ، 1958 .
6. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الرابع ، ط7 ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1988.
7. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء الثاني ، ط2 ، صيدا ، لبنان ،1957 .
8. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء الثالث ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1989 .
9. عكاب يوسف عليوي ألركابي ، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1964 (دراسة تاريخية) أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة البصرة ، 2005 .
10. عوني عبد الرحمن السبعاوي ، العلاقات العراقية التركية 1932–1958 ، منشورات مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، 1986 .
11. محمد عبد الحسين – المحامي ، ذكرى الملك فيصل ، بغداد ، العراق ، 1933 .
12. محمد داوود طارق الكاتب ، شط العرب وشط البصرة والتاريخ ، البصرة ، 1971 .
13. محمد مهدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914 – 1958 ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، 2000 .
14. محاضر مجلس النواب ، لسنة 1938 .
15. المذكرة البريطانية إلى عصبة الأمم رقم /ج 550 في 1929 القسم الخامس .
16. وزارة الخارجية العراقية ، حقائق عن الحدود العراقية – الإيرانية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ,1960 .
17. وود ورد وبتلر ، وثائق حول السياسة البريطانية من سنة 1919 – 1939 ، السلسلة الأولى ، المجلد الرابع ، لندن ، 1940 .
18. الصحف العراقية لسنتي 1937– 1938، (العالم العربي، الاستقلال، البلاد، الحاصد ، صوت الشعب).